

Distr.: General
31 January 2003
Arabic
Original: Spanish

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة كولومبيا للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد أعد التقييم المذكور، المرفق نصه، بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين حول مضمونه. غير أن هذا التقييم أعد على مسؤولية رئيس مجلس الأمن وحده ولا ينبغي اعتباره ممثلاً لآراء المجلس.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بها (انظر المرفق) بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لويس غييرمو خيرالدو
السفير والممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة
تقييم لأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة كولومبيا للمجلس (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)

[الأصل: بالإسبانية]

مقدمة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تناول مجلس الأمن، برئاسة كولومبيا، مجموعة من المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. كما تناول جدول أعمال مواضيعيا شمل حماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا باعتباره تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وإلى جانب جلسة المراجعة الختامية، عُقدت جلسة عامة قدم فيها رؤساء لجان الجزاءات ورؤساء أفرقة العمل المنتهية مدة عضويتهم في المجلس هذا الشهر تقاريرهم. ورأست السيدة كارولينا باركو إسكارسون، وزيرة خارجية كولومبيا، الجلسة العامة التي عقدها المجلس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح.

والهدف من هذا التقرير هو تقديم سرد عام لما جرى في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولتحقيق ذلك، قسمت الوثيقة إلى خمسة فروع تشمل ما يلي: موجز لما جرى أثناء الشهر؛ والأهداف التي اقترحتها كولومبيا؛ والحالة في أفريقيا وآسيا وأوروبا؛ والمناقشات المواضيعية؛ والتعليقات الختامية.

موجز ما دار أثناء الشهر

كان كانون الأول/ديسمبر من أكثر أشهر السنة ازدحاما بالعمل، وهو ما يمكن استنتاجه من المعلومات التالية:

- (أ) عقد اثنتين وثلاثين جلسة رسمية؛
- (ب) عقد عشرين جلسة مشاورات غير رسمية؛
- (ج) اعتماد عشرة بيانات رئاسية (انظر التذييل)؛
- (د) اعتماد تسعة قرارات (المرجع ذاته)؛
- (هـ) إصدار أحد عشر بيانا إلى الصحافة (المرجع ذاته).

الأهداف التي اقترحتها كولومبيا

إلى جانب العمل الذي كان من المقرر أن يقوم به المجلس في كانون الأول/ديسمبر، حددت كولومبيا أربعة أهداف عامة لرئاستها.

يأتي في صدارة هذه الأهداف إتاحة الفرصة للتأمل في العمل الذي قام به المجلس في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ في شهر تنتهي فيه عضوية خمسة أعضاء غير دائمين في المجلس. وقد تحقق هذا الهدف عن طريق تنظيم لقاء خاص مع سفراء البلدان الأعضاء في المجلس، يرد وصف عام له في هذه الوثيقة، وعقد جلسة مراجعة ختامية تستند إلى أسس أتاحت استعراض عمل المجلس في عام ٢٠٠٢ ووضع إسقاطات لأولوياته في عام ٢٠٠٣.

وكان الهدف الثاني هو التشجيع لأول مرة على أن تُقدّم علنا التقارير النهائية المتصلة بالمسؤوليات الخاصة المنوطة بالدول الأعضاء المنتخبة المنتهية عضويتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج). وتتصل هذه المسؤوليات برئاسة لجان الجزاءات المنشأة عملاً بالقرارات ٦٦١ (١٩٩٠) و ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٤٣ (٢٠٠١)، فضلاً عن رئاسة فريق العمل المعنيين بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وبعمليات حفظ السلام.

أما الهدف الثالث فكان إيلاء عناية خاصة لتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح (S/2002/1300). وكانت أهمية المسألة تبرر الاهتمام الخاص الذي أولته كولومبيا لها من خلال تخصيص جلسة مفتوحة لها وإصدار بيان رئاسي مفصل يتضمن مبادئ توجيهية لعمل المجلس في السنوات المقبلة.

وأخيراً، كان الهدف الرابع يتمثل في الإقناع بأن خطورة أزمة الأغذية في أفريقيا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين من خلال جلسة الإحاطة التخصصية التي قدمها المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. ويرد وصف لإنجاز هذه الأهداف في الفروع ذات الصلة من هذا التقرير.

الحالة في أفريقيا وآسيا وأوروبا

كان للمجلس نشاط مكثف بشأن حالات محددة كانت قيد نظره. ويرد في هذا الفرع سرد لما جرى.

أفريقيا

أنغولا

في مشاورات غير رسمية جرت في ٩ كانون الأول/ديسمبر، قدمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى المجلس مشروع قرار يقضي برفع كل الجزاءات التي ظلت حتى ذلك التاريخ مفروضة على يونيتا. وأشار نص مشروع القرار إلى البيان الذي أصدرته اللجنة المشتركة المعنية بعملية السلام في أنغولا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والذي جاء فيه أن المهام الرئيسية لعملية السلام قد أُنجزت وأوصي فيه برفع الجزاءات. وأبدى الممثل الدائم لأيرلندا، بوصفه رئيس لجنة الجزاءات الخاصة بأنغولا، بعض التعليقات على الأعمال الختامية للجنة التي يرأسها، وأعرب عن تقديره لتعاون أعضاء المجلس والأمانة العامة في أداء مسؤولياته. وقد اعتمد النص بوصفه القرار ١٤٤٨ (٢٠٠٢).

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، إبراهيم غمباري، التقرير المؤقت للأمين العام عن تطور الحالة خلال الأشهر الأخيرة وعن الأنشطة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في أنغولا منذ إنشائها (انظر S/2002/1353). وأشار الممثل الخاص، ضمن جوانب أخرى، إلى تكوين القدرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين؛ والأولويات الاستراتيجية التي ستوجه المراحل المقبلة للعملية التالية لانتهااء الحرب؛ وانتهاء عمل اللجنة المشتركة؛ والحالة الإنسانية الحرجة؛ ودور الأمم المتحدة في توطيد دعائم السلام. وعقب التقديم العلني للتقرير، واصل المجلس النظر فيه في مشاورات غير رسمية.

بوروندي

بناء على طلب جنوب أفريقيا، عقد المجلس في ٤ كانون الأول/ديسمبر، جلسة مفتوحة للاستماع إلى بيان من نائب رئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما، بصفته ميسر عملية السلام في بوروندي. وأشار نائب الرئيس في بيانه إلى التقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي وإلى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المبادرة الإقليمية المتعلقة بذلك البلد. وأكد أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في أروشا بين الحكومة وأهم جماعة مسلحة (جبهة الدفاع عن الديمقراطية) والمقرر أن يبدأ نفاذه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ستقوم بالتحقق من تنفيذه بعثة سلام أفريقية؛ وشدد على أن استبعاد "قوات التحرير الوطنية" من اتفاق وقف إطلاق النار يمكن أن تترتب عليه عواقب بالنسبة للمنطقة؛ وأكد ضرورة أن يقدم المجلس دعماً فعلياً للعمليات الإقليمية في أفريقيا وفقاً للفصل الثامن من الميثاق في الميادين السياسية واللوجستية والتقنية.

واغتتم أعضاء المجلس الفرصة للإعراب عن التقدير للمساعي التي تقوم بها حكومة جنوب أفريقيا لتيسير عملية السلام في بوروندي، ورحبوا على وجه الخصوص بالاتفاق الجزئي على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢ كانون الأول/ديسمبر. ونوه الأعضاء بالتقدم الذي تم إحرازه، وبالتحديات المقبلة بما في ذلك أهمية مواصلة الضغط على "قوات التحرير الوطنية"؛ وضمان أن تفي الدوائر المانحة بما وعدت به من تقديم المساعدة المالية، وكفالة إنجاز عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وفي مشاورات غير رسمية جرت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي، برهانو دينكا، التقرير النهائي للأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2002/1259) وأبلغ أعضاء المجلس بآخر ما استجد على عملية السلام. وأشار الممثل الخاص إلى التقدم الذي أحرزته الحكومة الانتقالية في تنفيذ أحكام اتفاق أروشا، كما أشار إلى بعض الصعوبات التي تصادفها هذه الحكومة فيما يتعلق باعتماد الأطر التشريعية المناسبة، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، وإصلاح الهياكل الأمنية. وفيما يتعلق بعملية السلام، أشار الممثل الخاص إلى التوقيع على اتفاقين لوقف إطلاق النار، أولهما في ٧ تشرين الأول/أكتوبر والثاني في كانون الأول/ديسمبر بمشاركة "جبهة الدفاع عن الديمقراطية" واستبعاد "قوات التحرير الوطنية". وأنهى الممثل الخاص بيانه بالإشارة إلى التحديات الرئيسية التي تواجه عملية السلام، وبخاصة مشاركة "قوات التحرير الوطنية". وأشار أعضاء المجلس إلى عدة جوانب في بيانه، وأكدوا إسهام اتفاقي وقف إطلاق النار اللذين جرى التوقيع عليهما مؤخرا في عملية السلام ككل ونبهوا إلى هشاشة العملية وضرورة ضمان صلاحيتها السياسية على المدى الطويل.

واقترح وفد فرنسا مشروع بيان رئاسي لكبي تجري دراسته على مستوى الخبراء شمل، ضمن جوانب أخرى، الترحيب بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي و "جبهة الدفاع عن الديمقراطية"، ودعوة "قوات التحرير الوطنية" إلى الانضمام إلى ذلك الاتفاق. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد نص البيان (S/PRST/2002/40).

كوت ديفوار

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار "مسائل أخرى"، أحاط رئيس المجلس أعضائه علما بالمقابلة التي جرت في ذلك اليوم مع الممثل الدائم لكوت ديفوار والتي أعرب فيها ممثل ذلك البلد عن استصواب قيام المجتمع الدولي، وبخاصة المجلس، بدور أكثر فعالية في مواجهة الأزمة الراهنة التي سببها المتمردون في شمال البلد. وأفاد بعض أعضاء المجلس عن

الجهود السياسية المبذولة حاليا للتقريب بين الطرفين وعن المبادرات الأمنية الرامية إلى استقرار الأحوال على أرض الواقع.

وفي مشاورات غير رسمية عقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أحاط رئيس المجلس أعضائه علما بمقابلة ثانية أجريت مع الممثل الدائم لكوت ديفوار وبإجراءات الدعم من أجل تحقيق الاستقرار للحالة في بلده التي طلبها من الأمم المتحدة مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيان صدر في لومي في اليوم السابق. وقد جرى توزيع البيان على أعضاء المجلس بناء على طلب السنغال، التي تتولى رئاسة الجماعة حاليا، (S/2002/1386، المرفق).

وفي مشاورات غير رسمية جرت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أطلع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تولىاميني كالوموه، المجلس على تطور الأزمة الأخيرة في كوت ديفوار، وقدم تفاصيل عن مفاوضات السلام التي جرت في لومي بين الحكومة والجماعة المسلحة الرئيسية (الحركة الوطنية لكوت ديفوار). وأشار أيضا إلى طلب السنغال؛ وإلى الحالة الأمنية وبخاصة في غرب البلد؛ وإلى النتائج الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان الناجمة عن المواجهات العسكرية؛ وإلى التداعيات المحتملة أن يسببها عدم تحرك المجتمع الدولي، على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية.

وسلم أعضاء المجلس بالإجماع بخطورة الحالة داخل كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية على السواء. كما أجمعوا على ضرورة زيادة دعمهم لرئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مواجهتها لتلك الأزمة من أجل إيجاد حل سياسي، ورحبوا بإعلان داكار. وزود وفد فرنسا أعضاء المجلس بمعلومات عن أنشطة مراقبة وقف إطلاق النار التي تقوم بها القوات الفرنسية، وأشار إلى أن تلك القوات ستسحب متى جرى نشر قوة فاصلة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقدم مشروع بيان رئاسي يتضمن العناصر الرئيسية للمناقشة مؤكدا أن النص قد جرى التشاور عليه مسبقا مع الممثلين الدائمين لكوت ديفوار والسنغال. وإدراكا من أعضاء المجلس للحاجة الملحة إلى التحرك بسرعة بالنظر إلى ضخامة الأزمة، فقد نظروا في ذلك اليوم نفسه في نص البيان الرئاسي على مستوى الخبراء واعتمدوه على الفور (S/PRST/2002/42).

غينيا - بيساو

في مشاورات غير رسمية جرت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عرض ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ديفيد ستيفين، التقرير الثالث عشر للأمين العام (S/2002/1367) عن التطورات الرئيسية التي استجدت في

ذلك البلد خلال الأشهر الستة الماضية. وشمل العرض الذي قدمه ممثل الأمين العام جوانب سياسية واجتماعية اقتصادية ودستورية في غينيا - بيساو. وأشار ممثل الأمين العام إلى أنه على الرغم من أن الحالة قد ظلت هادئة إجمالاً ومن أن غياب الجماعات المعارضة المسلحة يشكل مؤشراً إيجابياً، فإن التوترات السياسية الحادة وعدم استقرار الحالة الاجتماعية الاقتصادية يشكّلان مدعاة لقلق بالغ. وأوضح أن عدم الاستقرار السياسي قد نجم عن الصعوبات المصادفة في سن الدستور وتأخر انتخاب قضاة المحكمة العليا وعدم التيقن من مصير الانتخابات التشريعية المتوخى إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقد جاءت كإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأمين العام المداخلات التفصيلية التي قدمها الممثل الدائم لموريشيوس وتناول فيها الزيارة التي قام بها إلى غينيا - بيساو كعضو في بعثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبوصفه رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. وأكد أعضاء المجلس أهمية التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأشاروا إلى عدة مسائل عُرضت فيما بعد في بيان إلى الصحافة قرأته رئاسة المجلس في أعقاب الجلسة (انظر التذييل). وقد جرى مؤخراً تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ليبيريا

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار البند "مسائل أخرى"، أبلغ وفد المكسيك أعضاء المجلس باحتتام المفاوضات التي جرت على مستوى الخبراء حول مشروع البيان الرئاسي المتعلق بليبيريا. وقد اعتمد المجلس البيان الرئاسي رسمياً في ١٣ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2002/36). ويقترح المجلس، في هذه الوثيقة، التعاون مع المجتمع الدولي في وضع استراتيجية عالمية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار؛ وتسوية الصراع الداخلي والشروع في عملية لإحلال السلام تشمل جميع الأطراف؛ والتشجيع على إحلال السلام والمصالحة الوطنية والسير في عملية سياسية مستقرة وديمقراطية؛ ومعالجة المشاكل الإنسانية؛ ومنع دخول الأسلحة إلى البلد بشكل غير مشروع؛ وضمان حقوق الإنسان.

وستقوم هذه الاستراتيجية على مبدئين أساسيين: أولهما ضرورة أن تسهم فيها البلدان الرئيسية المهتمة في المنطقة وأن تشكل جزءاً من نهج عالمي يستهدف إقامة منظومة متكاملة للسلام والأمن الإقليميين. وثانيهما، ضرورة أن يلتزم رئيس ليبيريا، تحقيقاً للسلام والأمن في منطقة اتحاد نهر مانو، بأن يشارك مشاركة إيجابية مع المجتمع الدولي في بذل كل الجهود الممكنة للتوصل إلى المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي في ليبيريا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عُقدت جلستان خاصتان متتابعتان لتلبية طلي رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، مارتين زيغويله، والممثل الدائم لتشاد، التحدث أمام المجلس. وقد عرض كل من المتكلمين في حديثه وجهة نظره بشأن الأحداث المتصلة بمحاولة الإطاحة بالرئيس باتاسه التي جرت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقد تصرف المجلس بشكل بناء فشرع في حوار مع كل منهما على حدة. وكان أعضاء المجلس حريصين جدا على الإسهام في تعزيز العلاقات بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومن ثم فقد طلبوا إلى الرئيس إعداد بيان إلى الصحافة يشجع الطرفين على التوصل إلى حل سياسي للأزمة (انظر التذييل).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في مشاورات غير رسمية جرت في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ وفد فرنسا المجلس بأن مشروع القرار القاضي بزيادة قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قُدم إلى المجلس في بادئ الأمر في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، قد حظي بالموافقة على مستوى الخبراء. ولهذا فقد أعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم للمضي في اعتماده في ذلك اليوم بوصفه القرار ١٤٤٥ (٢٠٠٢). وينفذ القرار التوصيات التي أوردها الأمين العام في تقرير قدم إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1005) بشأن مفهوم عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة الثالثة من ولايتها ويأذن بزيادة عدد أفراد القوة المصرح بها إلى ٨ ٧٠٠ فرد.

وفي مشاورات غير رسمية جرت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أطلع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينيو، المجلس على آخر ما استجد على عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى مساعي بعثة منظمة الأمم المتحدة وعلى الحالة العامة السائدة في ذلك البلد. وأشار الأمين العام المساعد إلى جوانب من بينها استئناف الحوار بين الأطراف الكونغولية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛ والتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ اتفاق بريتوريا ومشاركة البعثة في التحقق من هذا التنفيذ؛ والحالة الأمنية، وبخاصة في المقاطعات الشرقية؛ والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وبرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين؛ وتنفيذ المرحلة الثالثة لعمل البعثة. وشارك عدة أعضاء من المجلس في تبادل للأفكار بشأن الحالة وأشاروا بوجه خاص إلى النقاط التي طرحها الأمين العام المساعد. وألح الأعضاء بصفة خاصة إلى ضرورة توخي الحذر عند تقييم التقدم المحرز في الحوار بين الأطراف الكونغولية وأشاروا إلى المهام التي يتعين

على البعثة أن تقوم بها. وأعرب بعض الوفود عن قلقهم إزاء الدعم العسكري الذي يُدعى أن الجماهيرية العربية الليبية تقدمه إلى حركة تحرير الكونغو. وصرح الأمين العام المساعد بأنه سيجري بعناية تقييم هذه الحالة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ثم تقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس.

وفي مشاورات غير رسمية جرت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار البند "مسائل أخرى"، أطلع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أعضاء المجلس على آخر الأخبار المتعلقة بالتوقيع مؤخرا على اتفاق سلام شامل بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة وحركات المعارضة الرئيسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي في بريتوريا. وأشار إلى جهود الوساطة التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام للحوار بين الأطراف الكونغولية، مصطفى نياسي، وحكومة جنوب أفريقيا. وبعد الاستماع إلى بعض تفاصيل الاتفاق الذي تم التوصل إليه وإلى تأكيد أهميته السياسية للمصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلص أعضاء المجلس إلى أن ذلك يشكل خطوة أساسية في سبيل حل الصراع في ذلك البلد واستعادة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وأثنى في النهاية على إصدار بيان إلى الصحافة يلخص العناصر الأساسية للمناقشة (انظر التذييل).

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تحدث ممثل شعبة أفريقيا التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، دم تري تيتوف، إلى أعضاء المجلس بشأن التطورات التي استجذت مؤخرا على الحالة الأمنية في المنطقة الشمالية الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث حدثت مواجهات بين عدة جماعات مسلحة للسيطرة على أراض، مما يهدد احتمالات نجاح اتفاق السلام الذي جرى التوقيع عليه في الأسبوع السابق. وقال إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تركز جهودها على إقامة اتصالات بين الأطراف بهدف حملها على وقف القتال. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من النتائج الإنسانية الخطيرة والتداعيات السياسية الجسيمة على تنفيذ اتفاق بريتوريا، الناجمة عن اشتداد حدة العنف في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجمع الأعضاء في هذا الصدد على ضرورة توجيه رسالة واضحة وقوية إلى الأطراف لحضها على وقف القتال واتفقوا من أجل ذلك على أن تتخذ هذه الرسالة شكل بيان إلى الصحافة (انظر التذييل).

سيراليون

في المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٤ كانون الأول/ديسمبر، جرى استعراض سريان الحظر المفروض على الماس في سيراليون، كما استعرضت عموما الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠). وبحثت الحالة السائدة في سيراليون ونطاق سلطة الحكومة

في مناطق إنتاج الماس. وبدأ الاستعراض ببيان أدلى به الممثل الدائم للمكسيك الذي عرض، بصفته رئيس لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، استنتاجات لجنته بشأن الاستعراض الرابع لنظام شهادات المنشأ للتجار بالماس (انظر S/2002/826)، الذي قدمته حكومة سيراليون في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢. واستنادا إلى هذه الاستنتاجات، أعدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مشروع قرار بتمديد الحظر المفروض على الماس ستة أشهر أخرى، وهي فترة وافقت عليها أيضا حكومة سيراليون. ولهذا جرى في ٤ كانون الأول/ديسمبر تمديد الحظر المفروض على الماس إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. بموجب القرار ١٤٤٦ (٢٠٠٢). ويتعين على المجلس في غضون هذه الفترة أن يواصل استعراضه المنتظم للقيود المفروضة على السفر وحظر الأسلحة بوصف ذلك جزءا من نظام الجزاءات المفروضة على سيراليون.

الصومال

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2002/35) بشأن عملية المصالحة الوطنية في الصومال، يتصل على وجه الخصوص بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية في إلدوريت، كينيا، وقد عقد المؤتمر فعلا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد نوقش نص البيان باستفاضة على مستوى الخبراء بتنسيق من وفد النرويج وتم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ويشكل البيان رد فعل إيجابيا على وقف القتال الذي وافق عليه المشاركون في المؤتمر؛ ويتضمن الإعراب عن التقدير للجهود التي بذلتها في تنظيمه حكومة كينيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)؛ ويسلط الضوء على الحالة الإنسانية؛ ويؤكد على ضرورة احترام الحظر الذي فرضه المجلس؛ وي طرح فكرة إنشاء بعثة لدعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع، متى سمحت الظروف الأمنية بذلك.

آسيا

أفغانستان

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، وزعت رئاسة المجلس مشروع بيان رئاسي بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لاتفاق بون. ورغم أن أغلبية أعضاء المجلس قد أيدوا اعتماده كبيان رئاسي، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن وبدلا من ذلك تم إصداره كبيان إلى الصحافة (انظر التذييل).

وفي جلسة مفتوحة عقدت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هادي عناي، المجلس على آخر ما استجد على الحالة في أفغانستان

منذ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وكان ذلك إشارة إلى انتقال المسؤوليات المتعلقة بهذه المسألة إلى إدارة عمليات حفظ السلام، بعد أن كانت تتولاها في السابق إدارة الشؤون السياسية. وقد أورد وكيل الأمين العام في تقريره سجلا كاملا لعملية إعادة البناء في أفغانستان وأشار إلى المهام الرئيسية، ومنها نتائج مؤتمر بيترسبرغ (ألمانيا) الذي عقد في ٢ كانون الأول/ديسمبر احتفالاً بالذكرى السنوية لاتفاق بون؛ وتشكيل قوات مسلحة وشرطة تتميزان بالكفاءة والتوازن الإثني؛ ومكافحة المخدرات؛ والمساعدة الدولية في تلبية احتياجات إعادة البناء وترسيخ دعائم الدولة باعتماد دستور جديد وإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٤. وذكر وكيل الأمين العام كثيرا من التحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أداء ولايتها في مجالات حقوق الإنسان، وخطوة التنمية الوطنية في الأشهر الخمسة عشر المقبلة، وإنشاء لجنة انتخابية، وبدء المراحل الأولى لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأجرى أعضاء المجلس مناقشة استعرضوا خلالها المسائل الرئيسية التي طرحها وكيل الأمين العام. وسلطوا الضوء على أمور منها الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع عقد في ١١ كانون الأول/ديسمبر في إطار صيغة آريا؛ وإمكانيات قيام الأمم المتحدة بإنشاء بعثة لحفظ السلام؛ ونتائج مؤتمر بيترسبرغ؛ واستراتيجية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مكافحة زراعة المخدرات والاتجار بها؛ وأهمية الحصول على مساعدة مستمرة من جانب المجتمع الدولي، وإنشاء قوات مسلحة لأفغانستان. واقترح أحد الوفود أن يقوم المجلس بإيفاد بعثة إلى أفغانستان في عام ٢٠٠٣.

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس القرار ١٤٥٣ (٢٠٠٢) الذي رحب فيه المجلس بإعلان كابول لعلاقات حسن الجوار الذي وقعته أفغانستان والبلدان المجاورة الستة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في كابول، وأيد فيه ذلك الإعلان.

العراق (برنامج النفط مقابل الغذاء)

في يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، جرى تبادل بين أعضاء المجلس بشأن تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء. وكان من المقرر وفقا لآخر تمديد تقني أذن به في القرار ١٤٤٣ (٢٠٠٢)، أن ينتهي سريان البرنامج في الساعة ٢٤/٠٠ ليلة الرابع من كانون الأول/ديسمبر.

وبناء على طلب الاتحاد الروسي، جرى في مشاورات غير رسمية عقدت في ٣ كانون الأول/ديسمبر أول تبادل من هذا القبيل باقتراح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية يقضي باعتماد قرار تقني جديد بتمديد البرنامج ١٨ يوما. ومن شأن هذه المدة أن

تتيح لأعضاء المجلس الوقت الكافي للنظر في المقترحات المقدمة لتنقيح قائمة السلع الخاضعة للاستعراض. واتضح خلال المشاورات غير الرسمية أنه لا يوجد توافق في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن هذا الاقتراح، أو بشأن اقتراح سابق قدمته المملكة المتحدة بتمديد برنامج النفط مقابل الغذاء ١٨٠ يوما.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، استؤنفت المناقشة وانقسمت إلى مرحلتين. تضمنت المرحلة الأولى التي جرت صباحا مناقشة مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة ومنشور بصفة مؤقتة يُقترح فيه تمديد المرحلة الثانية عشرة للبرنامج الإنساني تمديدا تقنيا إضافيا حتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لإتاحة الوقت للوفود المهتمة لتقديم مقترحات لتعديل قائمة السلع الخاضعة للاستعراض والإجراءات ذات الصلة. وأعرب عدة وفود عن اعتزامهم تأييد هذا النص ما دام يضمن في نهاية المدة المذكورة تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء ستة أشهر أخرى.

وفي المرحلة الثانية في فترة ما بعد الظهر، تمحور النقاش حول مشروع القرار الأصلي الذي كانت قد قدمته المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقدّم وفد الولايات المتحدة تعديلات ناقشها أعضاء المجلس. وفي ختام النقاش، توصل المشاركون إلى توافق آراء واعتمدوا بالإجماع القرار ١٤٤٧ (٢٠٠٢) الذي يقضي بتمديد البرنامج لفترة ١٨٠ يوما وتعهدوا بالنظر في إدخال تعديلات على القائمة والإجراءات المتبعة في موعد غايته ثلاثون يوما من تاريخ صدور القرار.

وخلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلن وفد الولايات المتحدة أن مشروع القرار الهادف إلى إعادة النظر في القائمة والإجراءات سيوضع في شكل مسودة في اليوم نفسه حتى يتسنى اعتماده في أقرب وقت ممكن. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، عُقدت مشاورات غير رسمية للموافقة على نص المشروع وتم اعتماده بوصفه القرار ١٤٥٤ (٢٠٠٢).

العراق (لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش)

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عرض الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (إنغوفيك)، هانز بليكس، على مجلس الأمن تقريره الفصلي الحادي عشر عن إدارة اللجنة بموجب الفقرة ١٢ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وتناولت المناقشة شقين هما بحث تقرير الرئيس ومناقشة التقرير الذي طلب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) إلى الحكومة العراقية أن تقدمه بحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتصل بتقرير الرئيس التنفيذي للجنة، عرض الرئيس التنفيذي حصيلة أولية عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة منذ أن استأنف فريق المفتشين أعماله بعد ١٧ يوما من تاريخ صدور القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وفي عرضه، أشار إلى جملة أمور منها الموارد البشرية والهياكل الأساسية والمعدات المتاحة للقيام بعمليات التفتيش؛ والأعمال التحضيرية الجارية لفتح مكتب في الموصل؛ وعمليات التفتيش المنجزة حتى تاريخه، والعلاقات مع الحكومة العراقية؛ واستخدام وسائل الاتصال، وبرامج تدريب المفتشين. وأكد الرئيس التنفيذي للجنة أن المفتشين تمكنوا من المضي قدما في أعمالهم دون أي عوائق أو عراقيل معربا عن ارتياحه لإفساح السلطات العراقية المجال للمفتشين للوصول إلى المواقع بصورة سريعة وفورية. وكان أعضاء المجلس قد أعربوا عن ارتياحهم لاستئناف أعمال التفتيش بسرعة وفعالية، كما أعربوا عن دعمهم للجنة ولرئيسها التنفيذي.

وفيما يتصل بالتقرير العراقي، تمحور النقاش حول موضوعين اثنين هما: إجراءات استلام التقرير وتعميمه على أعضاء المجلس. وأدى الرئيس التنفيذي بدوله في النقاش وقال إن التقرير ربما يتضمن معلومات حساسة عن قضايا الانتشار. واتفق المجلس في نهاية الجلسة على جعل لجنة الرصد والتحقق والتفتيش الجهة الوديدة للنسخة الموجهة إلى مجلس الأمن والتمس منها ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم تقييم أولي عن مضمون هذه النسخة لاستبعاد المادة الحساسة منها وإعداد وثيقة عمل توزع على أعضاء المجلس. واتفق أيضا على أن يعلن الرئيس هذا القرار في بيان صحفي (انظر التذييل).

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، وبناء على طلب بعض أعضاء مجلس الأمن وبعد التشاور مع جميع أعضاء المجلس، قررت الرئاسة إتاحة فرصة الإطلاع على التقرير العراقي لأعضاء المجلس الذين لديهم الخبرة لتقدير مخاطر الانتشار وخطورة المعلومات الحساسة الأخرى من أجل البدء فورا في استعراض التقرير. وسيجري هذا الاستعراض بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيساعدهما على إعداد نسخة عمل من التقرير في أقرب وقت ممكن. وتلقت الرئاسة التقرير العراقي عن طريق لجنة الرصد والتحقق والتفتيش وطلبت إلى مديرها التنفيذي، هانز بليكس، إتاحتها لإطلاع أعضاء المجلس المشار إليهم بالتحديد فيما سبق. ووردت الصيغة الدقيقة لقرار رئيس المجلس ضمن بيان صحفي (انظر التذييل). وخلال مشاورات غير رسمية أجريت في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أكد رئيس المجلس قراره في ٨ كانون الأول/ديسمبر فيما يتعلق بتعميم التقرير المقدم من العراق إلى مجلس الأمن. وأكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم لقرار الرئيس باستثناء وفد الجمهورية العربية السورية الذي أدلى ببيان يتعد فيه عن تأييد قرار الرئيس. وأحاط الرئيس علما بآراء الوفد المذكور.

وخلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، عرض رئيس المجلس معلومات قدمها له الرئيس التنفيذي للجنة وممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك. واستنادا إلى معلوماتهما، أعلن رئيس المجلس أن وثيقة العمل المتضمنة التقرير العراقي ستتاح لأعضاء المجلس في موعد غايته ١٧ كانون الأول/ديسمبر وأوضح أن المشاورات غير الرسمية التي ستجرى في ١٩ كانون الأول/ديسمبر مع الرئيس التنفيذي للجنة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، من شأنها أن تساعد أعضاء المجلس على قراءة التقرير العراقي. ومن الممكن إجراء مناقشة متعمقة بشأن التقرير في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وخلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم الرئيس التنفيذي للجنة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إحاطتين إلى المجلس تطرقا فيهما إلى خصائص عملية التفتيش الجارية وقدا تقييما أوليا للتقرير العراقي وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وبناء على طلب الرئاسة، جرى تعميم عرضيهما بصورة غير رسمية على أعضاء المجلس. وأثار الرئيس التنفيذي للجنة جوانب مختلفة تتعلق بعمليات التفتيش، بما في ذلك أنشطة المفتشين والمواقع التي تم تفتيشها ومستوى التعاون الذي أبدته السلطات العراقية.

وفيما يتصل بالتقرير العراقي، أكد الرئيس التنفيذي للجنة أنه ليس وافيا وأنه ينطوي على بعض التضارب وقدم أمثلة مختلفة لتأييد ما ذهب إليه في تقييمه الأولي للوثيقة. وشرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من جانبه، المعايير المستخدمة لانتقاء المعلومات الحساسة في التقرير العراقي واستبعادها. وشارك في المناقشة بعض أعضاء المجلس. وأبدى أعضاء المجلس الذين تلقوا نسخة كاملة من التقرير العراقي تعليقات أولية قدموا فيها تقييماتهم بشأن التقرير. وفي هذا الإطار، قال وفد الجمهورية العربية السورية بأنه لن يكون طرفا في القرارات والاستنتاجات التي سيعتمدها المجلس لأنه لم يحصل على النص الكامل للتقرير العراقي. وأشار بعض الأعضاء الذين تلقوا نسخا من التقرير قبل أيام أنهم بصدد تقييم التقرير المنقح. وفي الختام، وجّه بيان إلى الصحافة يعكس ما تناوله المشاركون في جلسة تبادل الآراء، بما في ذلك قرار تقديم الرئيس التنفيذي للجنة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إحاطات جديدة إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ورغبة المجلس في الاستماع إلى إحاطات منهما بصورة أكثر تواترا (انظر التذييل).

العراق والكويت

خلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عرض المنسق الرفيع المستوى ممثل الأمين العام، يولي فورونتسوف، على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام

العاشر عن إعادة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم وإعادة الممتلكات الكويتية (S/2002/1349). وأشار المنسق الرفيع المستوى إلى موقف العراق من الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية وقال إن عملية إعادة الممتلكات لم تستكمل ولم يُحرز أي تقدم ملحوظ فيما يتعلق بإعادة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. لكنه أشار إلى الدعوة التي وجهتها الحكومة العراقية إلى المنسق الرفيع المستوى لزيارة بغداد وإلى القرار الذي اتخذته الحكومة العراقية باستئناف مشاركتها في اللجنة الفرعية التقنية التابعة للجنة الثلاثية التي تتولى تنسيق أعمالها لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتناول أعضاء المجلس بعض القضايا التي أشار إليها المنسق واتفقوا على أن يلتبسوا من الرئيس التوجه إلى الصحافة ببيان موجز للمناقشة (انظر التذييل).

الشرق الأوسط (قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك)

قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في جلسة خاصة عُقدت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر بمشاركة البلدان المساهمة بقوات، تقرير الأمين العام عن الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة السابقة (S/2002/1328). وفي ختام هذه الجلسة، أدلى أعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية بتعليقاتهم بشأن التقرير وأعربوا عن تأييدهم بالإجماع لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى. وبعد تبادل الآراء، قدمت الرئاسة إلى المجلس مشروع قرار يقضي بتمديد ولاية القوة للفترة المذكورة لكي ينظر فيه واعتمد المشروع بالإجماع في اليوم نفسه بوصفه القرار ١٤٥١ (٢٠٠٢). وقدمت الرئاسة أيضا مشروع بيان رئاسي عن الحالة السائدة اعتمد في اليوم ذاته (S/PRST/2002/37).

الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عرض المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الممثل الشخصي للأمين العام، السيد تيري رويد - لارسن، على المجلس، في جلسة مفتوحة عُقدت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، تقريراً مستكملاً عن تطور عملية السلام منذ أن قدم تقريره الأخير إلى المجلس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار المنسق الخاص إلى تصاعد وتيرة العنف (مؤكداً على مقتل ثلاثة موظفين دوليين تابعين للأمم المتحدة)؛ وإلى الحالة الأمنية؛ والظروف الإنسانية والاقتصادية؛ وأنشطة المجموعة المسماة "المجموعة الرباعية"؛ وحالة الخطة التي وضعتها هذه المجموعة؛ والحالة في لبنان، بما في ذلك الانتهاكات التي تتم بصورة منهجية للمجال الجوي في جنوب البلد وعلى الخط الأزرق. وأدلى أعضاء المجلس بتعليقات بشأن هذا التقرير في مشاورات غير رسمية عُقدت فور تقديم التقرير في جلسة مفتوحة. وتمحورت

تدخلاتهم حول المواضيع التي تناولها المنسق الخاص، بما في ذلك الإشارات المختلفة إلى الاجتماع الوزاري المقرر أن تعقده المجموعة الرباعية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالعاصمة واشنطن. ومن بين المواضيع التي شدد عليها كثيرا المشاركون في النقاش قتل موظفي الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وخلال الجلسة، وزع وفد الجمهورية العربية السورية مشروع قرار باسم المجموعة العربية على باقي أعضاء المجلس لينظروا فيه.

وخلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أشار الوفد السوري إلى أن مشروع القرار المتعلق بالهجمات الإسرائيلية على الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة جاهز للتصويت. وأشار بعض الوفود إلى أنهم لم يتلقوا بعد تعليمات من عواصمهم للمشاركة في عملية التصويت على مشروع القرار.

وخلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، التمس الوفد السوري أن يجري التصويت على مشروع القرار المقدم باسم المجموعة العربية. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم استعدادهم لتأييد هذا النص وقدم نصا بديلا إلى أعضاء المجلس. وأعرب بعض الأعضاء عن استعدادهم لإفساح الوقت للتوصل إلى نص يحظى بقبول أعضاء المجلس الخمسة عشر. وبعد مناقشة وجيزة، أعربت الجمهورية العربية السورية مرة أخرى عن أملها في التصويت على النص فورا وقررت الرئاسة أن يجري التصويت عليه بناء على هذا الطلب. وأيدت مشروع القرار ١٢ دولة وامتنعت عن التصويت عليه دولتان (هما بلغاريا والكاميرون) واعتضت عليه دولة واحدة هي الولايات المتحدة. ولم يكن من الممكن اعتماد مشروع القرار نظرا لاعتراض عضو دائم عليه. وقبل التصويت، قدمت الولايات المتحدة تعليلا لتصويتها. وبعد التصويت، قدمت النرويج وبلغاريا وفرنسا والجمهورية العربية السورية أيضا تعليقات لتصويتها. كما أدلت إسرائيل وفلسطين ببيانات.

تيمور - ليشتي

خلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى أعضاء المجلس معلومات أولية بشأن الأحداث التي أدت إلى زعزعة الاستقرار في تيمور - ليشتي. وأشار في تقريره إلى أن أشخاصا، معظمهم طلبية، شنوا حملات احتجاجية عنيفة في اليوم السابق أخلت إلى حد كبير بالنظام العام. وبعد أن قدم وكيل الأمين العام تفاصيل إضافية عن أهداف الهجمات، أوضح رد فعل قوات "بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي" وسلطات ديلي لإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي وتوفير الحماية لمباني الحكومة والبرلمان. وقد أثارت هذه الأحداث قلق أعضاء المجلس الذين

اعتادوا على سماع أخبار جيدة عن تيمور - ليشتي. وأدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة (انظر التذييل).

وخلال مشاورات غير رسمية عقدت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، قدم وكيل الأمين العام إلى أعضاء المجلس تقريراً مستكملاً عن آخر التطورات التي كانت وراء وقوع الأحداث الأخيرة في تيمور - ليشتي. وأفاد وكيل الأمين العام أن الطمأنينة والسكينة قد عادت إلى البلد مؤكداً مساهمة قوات الأمن التابعة للبعثة في حل الأزمة وتعاونها الكامل مع حكومة تيمور - ليشتي وقدم مقترحات لتلافي تكرار مثل هذه الأحداث. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة النظر بعناية في مراحل تقليص قوام البعثة في ضوء الأحداث الأخيرة.

أوروبا

البوسنة والهرسك

عُقدت جلسة مفتوحة، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، للاحتفال مسبقاً بانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بنجاح في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وعُقدت الجلسة وفق شكل بسيط وجديد إذ اقتصر على تدخلات الأمين العام وممثله الخاص رئيس البعثة، السيد جاك بول كلين، وأعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وعلى بيان رئاسي تلاه رئيس مجلس الأمن اتفق على مضمونه مسبقاً في مشاورات غير رسمية عُقدت في اليوم نفسه.

واغتتم الأمين العام فرصة تقديم بيانه للإشارة إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا مؤكداً على نجاح أعمالهما وعلى التقدم الذي أحرزه كل منهما في ضوء تعقد أهدافهما. وأشار الممثل الخاص من جانبه إلى نتائج برنامج إصلاح وإعادة هيكلة جهاز الشرطة. وتطرق لوجهات نظر البوسنة والهرسك فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وسيادة القانون، وبصورة إجمالية فيما يتعلق بإرساء دعائم دولة حديثة مؤهلة للاندماج في الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، أكد الأعضاء الثلاثة في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك تعهدهم بتحمل المسؤوليات السياسية بعد انسحاب البعثة لكنهم أكدوا ضرورة استمرار دعم الأمم المتحدة لحل قضية اللاجئين. وفي بيان رئاسي (S/PRST/2002/23)، أكد مجلس الأمن، في جملة أمور، تأييده السياسي لتنفيذ اتفاقات دايتون تنفيذاً كاملاً؛ وترحيبه بنشر بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ومواصلة استعراض الحالة ضمن جدول أعماله.

قبرص

خلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بحضور الأمين العام، قدم المستشار الخاص للأمين العام، السيد ألفارو دي سوتو، تقريراً مستكملاً عن المفاوضات الجارية بين الأطراف المتنازعة في قبرص منذ تقديم خطة السلام في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأشار المستشار الخاص، في جملة أمور، إلى أن الأجل المحدد للتوصل إلى اتفاق نهائي هو ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وشدد أعضاء المجلس على المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام ومستشاره الخاص، وحثوا الأطراف المتنازعة على التوصل إلى اتفاق سلام نهائي. وفي الختام، اتفقوا على مضامين بيان أدلى به الرئيس إلى الصحافة ومن بينها رد فعل المجلس إزاء الأحداث السياسية الأخيرة (انظر التذييل).

كرواتيا

عقدت جلسة مفتوحة، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، للاحتفال مسبقاً بانتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا بنجاح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وعلى غرار الشكل المعتمد في الجلسة المفتوحة بشأن البوسنة والهرسك، اقتصرت هذه الجلسة على إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وعلى بيان رئاسي تلاه رئيس المجلس أُنقذ على مضمونه مسبقاً في مشاورات غير رسمية عُقدت في اليوم نفسه. وأكد وكيل الأمين العام على مساهمة البعثة في تجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح وعلى أهميتها في الحفاظ على استمرارية العملية السياسية التي أفضت إلى التوقيع على بروتوكول بشأن نسق الحدود المؤقت بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ورحب المجلس في بيان رئاسي (S/PRST/2002/34) بالتوقيع على البروتوكول المذكور وحث على مواصلة المفاوضات للتوصل إلى حل نهائي للصراع.

جورجيا

خلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أعضاء المجلس على نتائج الزيارة التي قام بها للمنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وشاركت أيضاً في هذه المشاورات الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هايدي تاغليافيني. وأشارت الممثلة الخاصة إلى أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وتطور عملية السلام في هذا البلد وفقاً لتطور الوضع منذ أن قدم الأمين العام تقريره الأخير في تشرين الأول/أكتوبر (S/2002/1141). ولفتت الانتباه إلى العقبات الرئيسية التي تعترض المرحلة الراهنة في عملية السلام، بما في ذلك الظروف الأمنية في المنطقة الواقعة في إطار سلطة البعثة، ومؤديات استبدال رئيس الوزراء الأبخازي الفعلي. وأشار الأمين العام

المساعد من جانبه إلى جملة أمور منها الاجتماعات التي عقدها مع رئيس جورجيا وسلطات أنجازيا الفعلية؛ وصحة الوثيقة المسماة وثيقة بودن؛ والمشاورات التي أجراها مع ممثلين رفيعي المستوى من حكومة الاتحاد الروسي. وتلقى أعضاء المجلس هذه المعلومات بشيء من القلق وأكدوا من جديد الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية المفاوضات استنادا إلى وثيقة بودن.

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

خلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عرض الممثل الدائم للنرويج، بصفته رئيسا لبعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو وبلغراد وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المقررة ليوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر، اختصاصات البعثة وبرنامج عملها. وأشار أعضاء من الأمانة العامة ودوائر الأمن إلى بعض المسائل المتعلقة بالنقل والإمداد الخاصة بالبعثة.

وخلال مشاورات غير رسمية عقدها المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، نوقشت مسألة متابعة التقرير المتعلق بالبعثة التي ختمت عملها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وأُثفق على إحرائها على ثلاث مراحل وفقا لاقتراح قدمته الرئاسة تبدأ بتقديم الممثل الدائم للنرويج، بصفته رئيسا للبعثة، إحاطة مفتوحة في إطار المشاورات غير الرسمية؛ ثم تعقد جلسة مفتوحة للنظر في نتائج البعثة وفي التقرير المقبل للأمين العام، وأخيرا يجري استعراض الحصيلة العامة.

وفي اليوم نفسه، قدم الممثل الدائم للنرويج، بصفته رئيسا للبعثة، تقريراً نُشر بوصفه الوثيقة S/2002/1376. وأشار في عرضه إلى جملة أمور، من بينها هدف دعم تنفيذ قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) ونتائج المشاورات التي أُجريت مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل ستينر، وسلطات مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وممثلي المجتمع المدني.

المسائل المواضيعية

حماية المدنيين في الصراع المسلح

عقدت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر جلسة مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح ترأستها السيدة كارولينا باركو إيساكسون، وزيرة خارجية كولومبيا. وجرى هذه المناقشة التي نُظمت للنظر في التقرير الثالث الذي قدمه الأمين العام عن هذا الموضوع (S/2002/1300) بحضور الأمين العام ووكيله للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد كترؤ أوشيمبا، والمدير العام للجنة الصليب الأحمر الدولية الذي وجه له المجلس دعوة للمشاركة.

وأُتاحت البيانات التي أدلى بها الأمين العام والأمين العام المساعد والمدير العام إبراز النواحي المختلفة للموضوع قيد النظر، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى تعزيز الآليات ووضع المعايير المنهجية التي تمكن من إنشاء هيكل متين لحماية المدنيين في حالات الصراع؛ والتقدم المحرز في التوعية بشأن حماية المدنيين والتحديات الجديدة المشار إليها في التقرير (العنف الجنساني، والاستغلال التجاري للصراعات، والإرهاب، ومشاركة المنظمات الإرهابية في الصراعات المسلحة)؛ وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفاً؛ والفصل بين المدنيين والمقاتلين؛ وإحقاق الحق وسيادة القانون؛ ومواجهة هيئات المساعدة الإنسانية للتحديات الناجمة عن تعقد الصراعات غير التقليدية السائدة حالياً؛ والدور الرئيسي للدول بوصفها مسؤولة بصورة أساسية عن أمن مواطنيها في إطار بلورة استجابة سياسية مواتية لمنع وقوع الصراعات وإيجاد حلول لها.

وأشار إلى هذه المواضيع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس والدول غير الأعضاء فيه الذين شاركوا في المناقشة. فأشاروا على سبيل المثال إلى ضرورة إجراء استعراض منهجي لهذه المسألة وتركيز الجهود على تنفيذ تدابير فعالة للتصدي للمشكلة ودرئها؛ وإلى الأهمية المحورية التي يكتسبها الأخذ بمبدأ توافق الآراء في مجالات التنفيذ الثلاثة الرئيسية وفي مواجهة التحديات الثلاثة المتعاضمة المشار إليها في التقرير؛ وإلى الإرهاب باعتباره تحدياً جديداً. كما قدم المشاركون توصيات ومبادرات من قبيل إنشاء فريق للدعم بمبادرة من النرويج؛ والتعاون بين هيئات الأمانة العامة ذات الصلة؛ واستكمال المذكرة بصورة دورية؛ ووضع خطة لتنفيذ مجموعة التوصيات التي وضعها الأمين العام والتي تحدد الأولويات والجهات الفاعلة والآجال.

وخلال مشاورات غير رسمية عُقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عمّم رئيس المجلس مشروع بيان رئاسي يتضمن العناصر الرئيسية التي شملها النقاش المفتوح والتي لا يزال الخبراء ينظرون فيها. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس نص البيان الرئاسي بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح (S//PRST/2002/41).

إحاطة بشأن موضوع انعدام الأمن الغذائي بوصفه تهديداً للسلام والأمن الدوليين

بناء على دعوة من كولومبيا، قام السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، خلال جلسة مفتوحة عقدت في ٣ كانون الأول/ديسمبر بتقديم إحاطة بشأن موضوع ذي أهمية راهنة بالنسبة لعمل مجلس الأمن، ألا وهو الأزمة الغذائية في أفريقيا بوصفها تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ورسم المدير التنفيذي صورة عامة قاتمة، فأبرز الصلة القائمة بين استقرار المنطقة والأمن الغذائي من جهة، والأهمية المحورية للأمن الغذائي في التنمية الطويلة الأجل للمجتمعات وكاستراتيجية لمنع الصراعات، من جهة أخرى.

وركز المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مداخلته بشأن أفريقيا على بيانات عُرضت على مجلس الأمن: فهناك حوالي ٤٠ مليون شخص معرضون لخطر المجاعة بسبب عدة عوامل من ضمنها حالات الصراع؛ وتكاثر اللاجئين والمشردين داخليا؛ وحالات الجفاف وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما في جنوب القارة. وشدد المدير التنفيذي على أنه من الضروري، من أجل مواجهة هذه الأزمة، زيادة المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة الدولية؛ وتكثيف الاستثمارات الهامة في الهياكل الأساسية الزراعية واستخدام تكنولوجيات جديدة في إطار السياسة الزراعية للبلدان الأفريقية؛ وكفالة الأداء الفعال للقطاع الخاص واقتصاد السوق وإيلاء الأولوية لتغذية الطفل.

وقوبلت مبادرة الرئاسة بالارتياح من جانب أعضاء مجلس الأمن، لأنها مكنت من النظر إلى مجهود المساعدة الغذائية كجزء من الجهود المبذولة لمنع الصراعات، كما حددت مواضيع تشكل محاور للتعاون مع هيئات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة.

وفي نهاية الجلسة، اقترح المدير التنفيذي بعث رسائل تتضمن تفاصيل بشأن مختلف الأسئلة المطروحة، وقام بذلك فعلا عن طريق ورقة وزعتها الرئاسة. ويمكن لهذه الآلية المبتكرة أن تشكل ممارسة جديدة عند الاقتضاء.

جلسة المراجعة الختامية

عقدت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر جلسة مراجعة مفتوحة، وهي أول جلسة ترمج منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. واتخذ أعضاء المجلس ورقة توجيهية للمناقشات أعدتها الرئاسة كمرجع لمداخلاتهم (S/2002/1387، المرفق). وابتدأت المناقشة بمداخلات من الأعضاء الخمسة المنتخبين المقرر انتهاء عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (أيرلندا، وموريشيوس، والنرويج، وسنغافورة، وكولومبيا). وأشار الأعضاء في مداخلاتهم، من جملة جوانب أخرى، إلى الدروس المستخلصة، والمبادرات الملموسة التي ترمي إلى تحسين عمل المجلس، والإسهام الخاص لكل عضو من الأعضاء المنتهية مدتهم.

ومن إنجازات مجلس الأمن خلال عام ٢٠٠٢ التي أشار إليها أعضاء المجلس: الإسهام في استقلال تيمور - ليشتي؛ وتحسن الأوضاع في أفغانستان؛ وتحقيق الاستقرار في سيراليون؛ وإحلال السلم في أنغولا؛ واتفاقات السلام ووقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، على التوالي.

ومن التحديات التي تواجه عمل المجلس في عام ٢٠٠٣ كما ذكر أعضاء المجلس: توطيد السلم في البلدان الأفريقية التي وضعت فيها الحرب أوزارها وإعادة تعميرها؛ واستمرارية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والعلاقات مع المجلس الاقتصادي

والاجتماعي ومواجهة أخطار الإرهاب الدولي على النطاق العالمي. ومن الجوانب الأخرى التي سلط عليها الضوء في المداخلات التقدم المحرز في أساليب العمل؛ وترشيد العمل داخل المجلس؛ والأهمية السياسية التي يكتسبها الحفاظ على وحدة مواقف الأعضاء الخمسة عشر، على غرار ما تم لدى اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

التقارير النهائية المقدمة من رؤساء لجان الجزاءات والأفرقة العاملة

في جلسة مفتوحة عقدت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قدم ممثلو البلدان المقرر انتهاء عضويتها بالمجلس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (أيرلندا، وموريشيوس، والنرويج، وسنغافورة، وكولومبيا) تقارير نهائية عن مسؤولياتهم كرؤساء للجان الجزاءات أو الأفرقة العاملة. ومكنت الجلسة من بلورة أحد الأهداف التي اقترحتها كولومبيا لفتحها الرئاسية، فسمحت بوضع سجل نهائي للمسؤوليات التي اضطلع بها أولئك السفراء شخصيا، وتميزت بمشاركة قوية من جانب البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن.

وقدمت التقارير حسب الترتيب التالي: أولا، السفير بيتر كولي من النرويج، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت؛ ثانيا، السفير ريتشارد راين من أيرلندا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا؛ ثالثا، السفير ألفونسو فالديفيسو من كولومبيا، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)؛ رابعا، السفير كيشوري محبوباني من سنغافورة، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا؛ خامسا، السفير جاغديش كونجول من موريشيوس، رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ وأخيرا، سفير النرويج بالنيابة، ويغير سترومن، رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وترد التقارير السالفة الذكر في الوثيقة S/PV.4673.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين الناجمة عما يرتكب من أعمال إرهابية

قام وفد الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الشهر بتقديم وتعميم مشروع قرار أدين فيه، على غرار القرارين ١٤٣٨ (٢٠٠٢) و ١٤٤٠ (٢٠٠٢)، الهجمات الإرهابية المرتكبة في كينيا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأشار الوفد إلى أن حكومة كينيا وافقت على نص المشروع. وأدلى بعض أعضاء المجلس بملاحظات أولية اتضح منها ضرورة إتاحة متسع من الوقت لتحليل محتوى المشروع حتى يتوصل المجلس إلى موقف موحد إزاء النص المقترح.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قدم وفد الولايات المتحدة، خلال مشاورات غير رسمية في إطار البند "مسائل أخرى"، صيغة منقحة لمشروع القرار - وضعت في شكل مسودة في وقت سابق - أدينّت فيها الهجمات الإرهابية المرتكبة في كينيا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وعرض أحد الوفود لنظر أعضاء المجلس تعديلات على النص لم تحظ بالموافقة. واقترح الوفد نفسه أن يطرح النص للتصويت يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وهو اقتراح لم يلاق الترحيب من جانب وفد الولايات المتحدة، الذي طلب عوض ذلك طرح النص للتصويت دون إبطاء. وقد اعتمد النص بوصفه القرار ١٤٥٠ (٢٠٠٢) بأغلبية ١٤ صوتاً، مقابل صوت واحد، صوت الجمهورية العربية السورية.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين الناجمة عما يرتكب من أعمال إرهابية (الاستثناءات من القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢) لأسباب إنسانية)

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ وفد الولايات المتحدة أعضاء مجلس الأمن الآخرين خلال مشاورات غير رسمية أنه تم التوصل على مستوى الخبراء إلى اتفاق بخصوص مشروع قرار متعلق بالاستثناءات لأسباب إنسانية من نظام الجزاءات المفروض على القاعدة والطالبان في القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢). وأُتفق على اعتماد القرار في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر كبيان رئاسي. واعتمد النص في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر بوصفه القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢).

لجنة مكافحة الإرهاب

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أعد رئيس مجلس الأمن بياناً رئاسياً أدلى به في لجنة مكافحة الإرهاب في وقت سابق، وقدمه وفد المملكة المتحدة في اليوم السابق خلال مشاورات غير رسمية. واعتمد النص، الذي يحتوي على إشارات شتى إلى عمل اللجنة، بوصفه الوثيقة S/PRST/2002/38.

المحكمة الدولية لرواندا

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وزع رئيس مجلس الأمن، في إطار البند "مسائل أخرى"، مشروع قرار يحيل إلى الجمعية العامة أسماء القضاة الدائمين المرشحين لعضوية المحكمة الدولية لرواندا وفقاً للمعلومات المسجلة من قبل مكتب المستشار القانوني للأمم المتحدة. واعتمد النص، الذي حظي في وقت سابق بموافقة المستشارين القانونيين لأعضاء المجلس، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر (القرار ١٤٤٩ (٢٠٠٢)). وأبلغ رئيس مجلس الأمن رئيس الجمعية العامة بفحوى هذا القرار بواسطة مذكرة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر.

المحكمتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة

خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر في إطار البند "مسائل أخرى"، عمم رئيس المجلس مشروع بيان رئاسي بشأن التعاون مع المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. وتضمن البيان الرئاسي ردودا على مختلف الرسائل الموجهة من المدعية العامة للمحكمة الدولية لرواندا ورئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واعتمد المشروع، الذي حظي في وقت سابق بموافقة المستشارين القانونيين، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2002/39).

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم ممثل موريشيوس الدائم، بصفته رئيسا للفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وثيقة إلى أعضاء المجلس تحتوي على توصيات متعلقة بتعزيز كفاءة الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام. واتفق على أن تعمم الرئاسة هذه الوثيقة ضمن الوثائق الرسمية.

رؤساء ونواب رؤساء لجان الجزاءات والأفرقة العاملة في عام ٢٠٠٣

قدم رئيس مجلس الأمن، في المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، تقريراً عن نتائج مشاوراته المتعلقة بتعيين رؤساء ونواب رؤساء لجان الجزاءات والأفرقة العاملة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وسييسر هذا الاتفاق، الذي لن يتسنى إضفاء طابع رسمي عليه إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، عملية نقل المسؤولية بين الرؤساء ونواب الرؤساء الذين تنتهي فترة عضويتهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وأولئك الذين سيشرعون في الاضطلاع بمهامهم في عام ٢٠٠٣.

لقاء خاص في مجلس الأمريكتين

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقد، بمبادرة من كولومبيا، لقاء في مجلس الأمريكتين لسفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بمن فيهم الأعضاء الخمسة المنتخبون للعمل ابتداء من عام ٢٠٠٣. وسمح اللقاء المعنون "سنتان في مجلس الأمن: كيف كان أداؤنا؟" بإجراء مناقشة صريحة بين الممثلين الدائمين لمسألتين تكتسيان أهمية سياسية وتنفيذية كبيرة، ألا وهما مسائلتا الولايات، ودور الممثلين الخاصين للأمين العام.

وقد سبق لكولومبيا أن عقدت هذا النوع من الاجتماعات خلال رئاستها للمجلس في آب/أغسطس ٢٠٠١، حيث نظم لقاء مماثل بخصوص موضوع النهج الإقليمية المتبعة إزاء الصراعات في أفريقيا.

وقد نشر التقرير الصادر عن آخر لقاء كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2002/1388، المرفق) ووزع على الممثلين الدائمين خلال جلسة المراجعة الحتامية المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

التعليقات النهائية

خلال رئاسة كولومبيا للمجلس، بُذلت قصارى الجهود لإضفاء الشفافية على عمل المجلس، وذلك من خلال تقديم بيانات إلى البلدان غير الأعضاء في المجلس، واستكمال المعلومات المتعلقة بالمجلس بشكل متواصل في موقع كولومبيا على الإنترنت (www.colombiaun.org). ووضع أعضاء وفد كولومبيا على الدوام رهن الإشارة للإجابة عن الأسئلة المطروحة والتعاون مع أي عضو من أعضاء المنظمة يطلب ذلك. وقد أنشئت على الخصوص نشرة إعلامية يومية مع أعضاء المجلس والأعضاء الخمسة المنتخبين للفترة المقبلة باستخدام البريد الإلكتروني والفاكس، ونشرت يوميا في موقع كولومبيا على الإنترنت.

تذييل القرارات

رقم القرار	تاريخ القرار	الموضوع
١٤٥٤ (٢٠٠٢)	٣٠ كانون الأول/ديسمبر	العراق - الكويت
١٤٥٣ (٢٠٠٢)	٢٤ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في أفغانستان
١٤٥٢ (٢٠٠٢)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر	الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين الناجمة عما يرتكب من أعمال إرهابية
١٤٥١ (٢٠٠٢)	١٧ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في الشرق الأوسط
١٤٥٠ (٢٠٠٢)	١٣ كانون الأول/ديسمبر	الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين الناجمة عما يرتكب من أعمال إرهابية
١٤٤٩ (٢٠٠٢)	١٣ كانون الأول/ديسمبر	وضع قائمة بالقضاة المرشحين للمحكمة الدولية لرواندا
١٤٤٨ (٢٠٠٢)	٩ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في أنغولا
١٤٤٧ (٢٠٠٢)	٤ كانون الأول/ديسمبر	الحالة بين العراق والكويت
١٤٤٦ (٢٠٠٢)	٤ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في سيراليون
١٤٤٥ (٢٠٠٢)	٤ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البيانات الرئاسية

الرمز	التاريخ	الموضوع
S/PRST/2002/42	٢٠ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في كوت ديفوار
S/PRST/2002/41	٢٠ كانون الأول/ديسمبر	حماية المدنيين في الصراعات المسلحة
S/PRST/2002/40	١٨ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في بوروندي
S/PRST/2002/39	١٨ كانون الأول/ديسمبر	المحكمتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة
S/PRST/2002/38	١٧ كانون الأول/ديسمبر	الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين الناجمة عما يرتكب من أعمال إرهابية
S/PRST/2002/37	١٧ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في الشرق الأوسط
S/PRST/2002/36	١٣ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في ليبيريا
S/PRST/2002/35	١٢ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في الصومال
S/PRST/2002/34	١٢ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في كرواتيا
S/PRST/2002/33	١٢ كانون الأول/ديسمبر	الحالة في البوسنة والهرسك

البيانات الصحفية

تيمور - ليشتي

٤ كانون الأول/ديسمبر

قدم السيد العنابي إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الأحداث التي شهدتها ديلي (تيمور - ليشتي) في اليومين السابقين.

وأيد أعضاء مجلس الأمن بيان الأمين العام وطلبوا إلى جميع الأطراف التحلي بضبط النفس واستعادة الهدوء.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم لحكومة تيمور - ليشتي وللمفاوضات التي تجريها "بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي" إسهاما في استعادة القانون والنظام العامين.

أفغانستان

٦ كانون الأول/ديسمبر

ذكر أعضاء مجلس الأمن بالتوقيع، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على اتفاق في بون بشأن وضع ترتيبات مؤقتة في أفغانستان إلى حين إنشاء مؤسسات حكومية دائمة (اتفاق بون)، ورحبوا بالتقدم الذي أحرز حتى تاريخه في تنفيذ الاتفاق. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الكامل لعملية بون وأبرزوا أهمية إقامة السلطة المؤقتة والإدارة المؤقتة، وعقد الاجتماع الطارئ للجمعية الكبرى (اللويجا جيرغا)، وانتخاب قرضاي رئيسا للدولة وإقامة إدارة انتقالية في أفغانستان.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لجهود الإدارة الانتقالية الرامية إلى توطيد وتعزيز الاستقرار والديمقراطية والازدهار في أفغانستان.

وأبرز أعضاء المجلس أهمية إعداد دستور جديد، فضلا عن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قد تتمخض عنها حكومة ذات قاعدة واسعة ومتعددة الأعراق وتُمثل فيها جميع الفئات تمثيلا كاملا.

العراق

٦ كانون الأول/ديسمبر

قدم السيد بليكس إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن.

وأجرى أعضاء المجلس مناقشة بشأن استلام تقرير العراق.

وقرر أعضاء المجلس أن يودع التقرير لدى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وطلبوا إلى اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكليف خبائهما بفحص التقرير على الفور من منظور المعاهدات الدولية النافذة، وذلك بغية التحقق من وجود أي معلومات من شأنها الإسهام في انتشار الأسلحة، أو تكون ذات طابع حساس، بغرض كفالة سرية تلك المعلومات.

واجتمع أعضاء المجلس في الأسبوع التالي للبت في الطريقة التي سيتابعون بها التعامل مع التقرير.

ولن يكشف عن محتوى التقرير في الأيام القليلة المقبلة، إلى حين إتمام الإجراءات وإنجاز جميع الترتيبات الآلية واللوجستية.

العراق

٨ كانون الأول/ديسمبر

قررت الرئاسة، في أعقاب مشاورات أجرتها مع أعضاء المجلس، السماح بالاطلاع على تقرير العراق للأعضاء الذين لديهم المعارف التقنية اللازمة لتقييم مخاطر انتشار الأسلحة وغيرها من المعلومات الحساسة، وذلك بغرض الشروع فورا في دراسة التقرير.

وستجرى هذه الدراسة بتنسيق وتشاور وثيقين مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وستفيد في القيام، في أسرع وقت ممكن، بإعداد صيغة عمل استنادا إلى التقرير.

واستلمت الرئاسة التقرير بواسطة اللجنة وطلبت إلى مديرها التنفيذي، هانز بليكس، وضعه رهن إشارة أعضاء المجلس المشار إليهم آنفا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٩ كانون الأول/ديسمبر

استمع أعضاء مجلس الأمن تباعا إلى رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، مارتن زيغيلي، والممثل الدائم لتشاد، كومتوغ لاوتيجيلنودجي.

ولاحظ أعضاء المجلس بارتياح ما أبدته جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من استعداد للتحلي بضبط النفس وتسوية خلافاتهما عن طريق الحوار السياسي. ورحبوا بالالتزام الذي أعرب عنه الممثلان كلاهما بالتنفيذ التام دون إبطاء للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة ليرفيل الذي عقدته الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، تحت رعاية رئيس غابون، الحاج عمر بونغو.

وكان من دواعي تفاؤل أعضاء المجلس على الخصوص إعلان الطرفين أنهما سينفذان فوراً التدابير التالية: استئناف عمل اللجنة المشتركة، وعقد لقاء بين رئيسي البلدين، والقيام بدوريات مشتركة على طول الحدود.

وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن ينتهز الطرفان فرصة نشر القوة التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، بقيادة غابون وبدعم مالي ولوجستي من فرنسا، لتطبيع علاقتهما بأسرع وقت ممكن. وطلبوا إلى جميع الدول الأعضاء تقديم ما يلزم من دعم مالي ولوجستي إلى القوة التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا.

إعادة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم وإعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات

١٨ كانون الأول/ديسمبر

درس أعضاء مجلس الأمن التقرير الأخير للأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بشأن إعادة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم وإعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات. وأعرب المجلس مرة أخرى بالإجماع عن دعمه لعمل السفير فورونتسوف وما يبذله من جهود لمتابعة هذه المسألة.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء تواصل معاناة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين ما زالوا في العراق، وأعربوا عن تعاطفهم مع أسر أولئك الرعايا. وأحاط أعضاء المجلس علماً بما أشارت إليه الكويت من أن الدعوة التي وجهها وزير خارجية العراق مؤخراً إلى السفير فورونتسوف لزيارة هذا البلد تشكل خطوة على درب التعاون الذي تطالب القرارات بإقامته، وأعربوا عن أملهم القوي في تحقيق تقدم ملموس وهام بهذا الشأن. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن أملهم في أن تواصل جميع الأطراف المعنية التعامل مع هذه المسألة بوصفها ذات طابع إنساني محض وأن تتم تسويتها على وجه الاستعجال.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بقيام العراق في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بإعادة وثائق كانت قد نُهبت من الكويت في وقت سابق. واتفق أعضاء المجلس كذلك على أن الكويت هو البلد الوحيد القادر على البت فيما إذا كان العراق قد أعاد جميع الوثائق التي أخذها، بما في ذلك إعادة محفوظات الكويت الوطنية. وحث أعضاء المجلس العراق على مضاعفة جهوده الرامية إلى إعادة جميع الممتلكات الكويتية الأخرى.

وواصل أعضاء المجلس إبراز أهمية دور لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية فيما يتعلق بتسوية هذه المسألة الإنسانية. وأحاط الأعضاء علماً بموافقة العراق مؤخراً على استئناف مشاركته في اللجنة الفرعية التقنية، وفقاً لاقتراح لجنة الصليب الأحمر الدولية،

وأعربوا عن الأمل في تحقيق تطور إيجابي في المسألة نتيجة لاستئناف مشاركة العراق في اللجنة. وحث أعضاء المجلس العراق على التعاون التام مع السفير فورونتسوف في الاضطلاع بولايته على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

قبرص

١٨ كانون الأول/ديسمبر

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر تلقى أعضاء مجلس الأمن، بحضور الأمين العام، إحاطة قدمها لهم المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص فيما يتعلق بالمفاوضات التي جرت خلال الأشهر الأخيرة إتماماً للمهمة التي أوكلها المجلس إلى الأمين العام في قراره ١٢٥٠ (١٩٩٩)، والرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء تسوية موسعة لمشكلة قبرص تراعى فيها مراعاة تامة القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس.

وأثنى أعضاء المجلس على الأمين العام لما اتخذته من مبادرات خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بغرض تسوية الخلافات بين كلا الطرفين وإتاحة الفرصة أمامهما للتوصل إلى اتفاق. وأعربوا عن رأي مفاده أن الاقتراح المقدم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر يشكل، بصيغته المنقحة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، فرصة فريدة للتوصل إلى تسوية خلال الأسابيع المقبلة.

وأعربوا عن أسفهم إزاء عدم استجابة قادة الجانب القبرصي التركي بالشكل المناسب لمبادرات الأمين العام، وحثوهم على بذل جهود بناءة للتوصل إلى تسوية وفقاً للجدول الزمني الذي اقترحه الأمين العام.

وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم باستعداد كلا الطرفين لمواصلة المفاوضات خلال الفترة المقبلة. وأكدوا أهمية تكثيف المفاوضات بطريقة تمكن من التوصل إلى اتفاق تام قبل ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وفقاً للجدول الزمني المقترح من الأمين العام، وحثوا كلا الطرفين على العمل استناداً إلى مقترحات الأمين العام بصيغتها المنقحة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

وشدد أعضاء المجلس على الفرصة الفريدة المتاحة لتسوية هذه المشكلة القائمة منذ فترة طويلة، تحقيقاً لصالح جميع الأطراف المعنية، بطريقة تمكن جميع القبارصة من الاستفادة من انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي. وحثوا جميع الأطراف المعنية على اغتنام الفرصة التاريخية المتاحة للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة لمشكلة قبرص لصالح شعبها كافة ولصالح المنطقة بشكل عام.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم التام لاستمرار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة وللجهود التي يبذلها للتوصل إلى تسوية في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣.

غينيا - بيساو

١٨ كانون الأول/ديسمبر

تلقي أعضاء مجلس الأمن معلومات قدمها أمام المجلس السيد ديفيد ستيفن، ممثل الأمين العام المعني بالحالة في غينيا - بيساو.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تجمد المسألة الدستورية وزيادة عدم الاستقرار السياسي داخل البلد. وفي هذا الصدد، شددوا على ضرورة أن يبدأ، في أقرب وقت ممكن، التحضير لإجراء انتخابات في وقت مبكر لا سيما تحديد تاريخ إجرائها. وأقر أعضاء المجلس النداء الذي وجهه الأمين العام بأن يجري على الفور تنظيم انتخابات من أجل مناصبي رئيس ونائب رئيس المحكمة العليا، الأمر الذي من شأنه أن يكون دلالة حقيقية على عزم الحكومة تجاه المحافظة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وناشدوا الحكومة العمل على أن تجري الانتخابات التشريعية القادمة بصورة شفافة ونزيهة وموثوق بها. وذكروا أن من المهم القيام دون إبطاء بإعلان دستور جديد.

وبالإضافة إلى ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الاقتصادية الخطيرة داخل البلد. وحثوا حكومة غينيا - بيساو على اتخاذ التدابير الضرورية الكفيلة بتيسير إجراء حوار بناء مع المجتمع الدولي وأهابوا بها إبداء الاستعداد لتقديم ما يلزم من المساعدة.

كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء المعلومات المتصلة بأعمال المضايقة التي تمارسها قوات الأمن ضد المدنيين، وكذلك إزاء الصعوبات المالية التي تواجه برنامج التسريح وإعادة الإدماج.

وختاماً، أعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري الخاص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن غينيا - بيساو، وأعربوا عن دعمهم التام لممثل الأمين العام، السيد ستيفن، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٨ كانون الأول/ديسمبر

قام أعضاء مجلس الأمن بما يلي:

أعربوا عن ترحيبهم بتوقيع اتفاق موسع وشامل فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية السياسية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ينبغي أن تتوج بإجراء انتخابات عامة داخل البلد عند انتهاء المرحلة الانتقالية في غضون عامين ومن ثم إتاحة إمكانية البدء في تعمير وإنعاش البلد استناداً إلى توافق في الآراء؛

وأشادوا بالسيد نياسي، المبعوث الخاص للأمين العام، والسيد كيتوميلي ماسيلي، الطرف الميسر للحوار بين الأطراف الكونغولية، وبحكومة جنوب أفريقيا والعمل المخلص الذي قام به الرئيس مبيكي، الذي ساعد ما بذله من جهود دؤوب على إبرام هذا الاتفاق بين الأطراف الكونغولية؛

وحثوا الأطراف الكونغولية على التصديق على هذا الاتفاق في أقرب وقت ممكن، في إطار الحوار بين الأطراف الكونغولية، وتنفيذه تنفيذاً تاماً، وعلى القيام بأمر منها الاجتماع في كينشاسا في أقرب وقت ممكن، والعمل بروح التعاون التام من أجل الصالح العام للأمم الكونغولية؛

وحثوا بلدان المنطقة على دعم تنفيذ ذلك الاتفاق.

العراق

١٩ كانون الأول/ديسمبر

فيما يلي نص البيان الذي أدلى به اليوم إلى الصحافة رئيس مجلس الأمن ألفونسو فالديفيسو (كولومبيا) بشأن أعمال التفتيش في العراق:

تلقي أعضاء مجلس الأمن إحاطة تتعلق بأعمال التفتيش في العراق وتقييماً أولياً لتقرير العراق في إطار الفقرة ٣ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وذلك من هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ومحمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخذ أعضاء مجلس الأمن علماً بمضامين هذه الإحاطة وأعربوا عن عزمهم عقد مناقشة أخرى في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بعد أن ينتهي جميع أعضاء المجلس من التحليلات التي يرون إجرائها للتقرير العراقي، وعقد جلسات أكثر انتظاماً لتلقي إحاطات من لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكرر أعضاء مجلس الأمن دعمهم للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٤ كانون الأول/ديسمبر

عقدت الأمانة العامة اجتماعا أحاطت خلاله أعضاء مجلس الأمن علما بما حدث من تطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعرب أعضاء المجلس عن إدانتهم الشديدة لاندلاع القتال من جديد بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير في الجزء الشمالي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما الهجوم الذي شنته التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة تحرير الكونغو في إيتوري (مباسا وكوماندا وتيتوري) وما مثله ذلك من خطر على مدينة بيني. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء ما وقع من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين نتيجة للأنشطة العسكرية الأخيرة.

وأعرب أعضاء المجلس عن اعتقادهم الراسخ بأن ذلك القتال يشكل انتهاكا واضحا لروح ونص جميع الاتفاقات الشاملة المبرمة بشأن المرحلة الانتقالية، الموقعة في بريتوريا يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ واتفاق الهدنة الذي تم التفاوض بشأنه في إيتوري عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وطلب أعضاء المجلس إلى جميع الأطراف الكونغولية وقف الأعمال القتالية على الفور والقيام على وجه السرعة بتطبيق اتفاق بريتوريا والقيام دون إبطاء بإنفاذ اتفاقات المرحلة الانتقالية. وطلبوا أيضا على وجه الخصوص من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة تحرير الكونغو وقف الهجوم الجديد تماما، واحترام قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير في أثناء وجود الممثلين الدبلوماسيين، كما طلبوا أن تتعاون جميع الأطراف المشاركة في عملية إيتوري مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغرض العودة إلى الهدنة المتفق عليها، مع تناول مسألة إنشاء الفريق العسكري للاتصال، والسماح بوصول المعونة الإنسانية بلا عوائق.

وأعرب أعضاء المجلس عن إدانتهم كذلك للقتال بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما والجماعات المسلحة جنوبي كيفو (أوفيرا).

وأهاب أعضاء المجلس بجميع الأطراف المعنية وضع نهاية للدعم المادي المقدم إلى الأطراف المشاركة في الأنشطة العسكرية الجارية في الجزء الشمالي الشرقي وفي كيفو.